الثورة
الاحد 26 صفر 1432هـ الموافق 30 يناير 2011م العدد (16881)

محطات

قوات للحماية .. ولكن!!

كروان الشرجبي

تمتلك اليمن شريطا ساحليا واسعا يبلغ طوله أكثر من ٢٥٠٠كم يمتد من حدود عمان إلى حدود المملكة العربية السعودية ويشرف هذا الشريط الساحلي على أهم ممر دولي للتجارة العالمية وهذه تعد ثروة وميزة بحرية لليمن..

ولكن واقع الأمر يتحدث بغير ذلك إذ أن هذا الشريط الساحلي الممنوح لنا هبة من الرازق الواهب بات يشكل قلقا وخطرا على أمن البلاد فإذا لاحظت عزيزي القارئ في الآونة الأخيرة أصبحت الكثير من الأخطار التي تهدد اليمن تأتي من البحر سواء تهريب السلع والبضائع والأدوية غير الصالحة للاستخدام الآدمي أو تهريب المخدرات، وأيضا الأعمال الإرهابية وأعمال القرصنة شكلت خطورة على مستقبل باب المندب والتجارية الدولية وأيضا يتعرض الصيادون التقليديون لمخاط تهدد حياتهم ونشاطهم.

إلى هنا عزيزي القارئ الكريم سيبدو لك أن ما أتحدث عنه سبق وأن تناولته عدة مرات لن أنكر ذلك وسوف أظل أتحدث عنه حتى يتم الانتباه لهذه المسألة المؤرقة والتي تتفاقم يوما بعد يوم ولأني أيضا قد عملت أو لنقل أني وزدت بمعلومات من قبل صياديين أتوا وقدموا لي تلك المعلومات وقد قمت بالتأكد من تلك المعلومات ووجدتها صحيحة مائة بالمائة والمعلومات تفيد بأن العديد من الصيادين يتعرضون للقرصنة من قبل الصوماليين وتخطف قواربهم وتزهق أرواحهم وكذلك تعرض العديد من الصيادين للقتل على يد القوات الدولية المنتشرة في خليج عدن بدافع الاشتباه.

نعم عزيزي القارئ هؤلاء الصيادون يعانون ويكابدون من أجل المضي قدما للحصول على لقمة العيش فقد أكد على ذلك نائب مندوب اليمن الدائم لدى الأمم المتحدة حيث نبه من أن عمليات القوات البحرية الدولية المتواجدة في المياه الدولية قبالة السواحل الصومالية أضحت سببا رئيسيا في إعاقة قطاع الصيد السمكي في المنطقة، وعبر في كلمة اليمن أمام الاجتماع السادس لمجموعة الاتصال المعنية بمكافحة القرصنة الذي عقد مؤخرا بمقر الأمم المتحدة في نيويورك عن أسف بلادنا الشديد جراء مقتل عدد من الصيادين اليمنيين في خليج عدن نتيجة لتعرضهم نيران القوات البحرية المتواجدة في المياه الدولية قبالة سواحل الصومال مشدداً على ضرورة احتواء هذه المشكلة وإيجاد الحلول المناسبة لتلافي وقوع وتكرر تلك الحوادث وطالب بإيجاد آلية للتحقيق في الحوادث التي تعرض لها الصيادون اليمنيون وتعويض الضحايا جراء ما تعرضوا له من خسائر مادية وبشرية.

وأشار أيضاً كتاب أصدرته وكالة الأنباء الرسمية سبأ بعنوان «القرصنة البحرية في خليج عدن، والمحيط الهندي» الذي أشار إلى أن القراصنة الصوماليين يشكلون تهديداً لحياة الآلاف من الصيادين اليمنيين وسبل عيشهم وتشمل أخطار القرصنة البحرية حالياً ما يقارب ٦٥ ألف صياد يملكون ١٦ ألف قارب تعمل في مجال الصيد التقليدي وأن تصدي القوات البحرية الدولية لهؤلاء القراصنة زاد في نسبة الخطر الذي يتعرض له الصيادون اليمنيون بسبب استعمال القراصنة مراكب صيد مشابهة لمراكبهم بهدف التمويه.

إن هؤلاء الصيادين عندما يتعرضون لخطف السفن والتهديد والاختطاف من قبل صوماليين نطلق عليها عمليات قرصنة بحرية، ولكن عندما يتعرض الصيادون اليمنيون لعمليات قتل من قبل القوات الدولية الموجودة في المنطقة ماذا نسمي ذلك؟!

ألا تجدون معي أن هذا الأمر غريب جداً ومقلق؟! ألم يكن بالإمكان التنسيق مع تلك القوات بوضع إشارات متفق عليها أو رفع أعلام للتفريق بين الصيادين اليمنيين والقراصنة الصوماليين؟!

ولماذا لم يتم تنبيه الصيادين وتوعيتهم بمخاطر الولوج إلى الداخل لما فيه من خطورة على حياتهم؟!

أخيراً عزيزي القارئ ألا ترى معي أن الأمر يستحق أن يكتب أكثر من مرة واحدة.

karawan2001@hotmail.com

تطوير النظام السياسي.. ومواكبة تطورات العصر

د/ منصور محمد الواسعي

إن المضي في إقرار التعديلات الدستورية سيحافظ على صورة اليمن أمام العالم ويعكس نظرة إيجابية لدى الدول الشقيقة والصديقة المانحة والداعمة للتنمية والاقتصاد اليمني. كما أن المضي في إقرار التعديلات سيؤدي إلى المحافظة على المنجزات التي حققها أبناء الشعب منذ قيام ثورة ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر..

ويعزز مشاركة أبناء الشعب اليمني كافه نساء ورجالاً في نظام الحكم فاعتماد ١٥٪ من مقاعد مجلس النواب للمرأة يعطيها حق المشاركة الفعالة في السلطة التشريعية كما يأتي هذا التعديل تعزيزاً لحقوق المرأة التي أكد عليها الدستور. ويكون لها دور فعال وإيجابي كونها نصف المجتمع وهذه التعديلات الدستورية تؤكد مكانه المرأة اليمنية من قديم الزمان فقد احتلت مواقع هامة في قمة الهرم السياسي « الملكة بلقيس والسيدة أروى بنت أحمد الصليحي».

كما أن التعديلات الدستورية الخاصة بإضافة غرفة تشريعية تمثل أهمية بالغة في تطوير النظام السياسي وبناء اليمن الحديثة.. ونقلة نوعية في سبيل تعزيز العمل المؤسسي بما يواكب تطورات العصر. كما سيساعد هذا التعديل أيضاً على توسيع المشاركة الشعبية للمرأة والرجل على حد سواء.

وتعد هذه التعديلات هامة لتطوير النظام السياسي وبناء الدولة الحديثة وبناء الإنسان اليمني لمواكبة تطورات العصر. الذي من شأنه أن يسهم في تطوير أداء أجهزة الدولة ونظام الحكم المحلي كامل الصلاحيات وبمشاركة المرأة نصف المجتمع المغيب.

أولاً: التعديلات الخاصة بالأخذ بنظام الغرفتين التشريعيتين.

إن النظام السياسي اليمني يأخذ بالنظام المختلط الذي يجمع بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني كما يأخذ بنظام الغرفة التشريعية الواحد والمنتخب من قبل الشعب، حيث تنص المادة «٦٢» منه على أن « يتألف مجلس النواب من أعضاء ينتخبون عن طريق الاقتراع السري العام الحر المباشر والمتساوي وتقسم الجمهورية إلى دوائر انتخابية متساوية من حيث العدد السكاني مع التجاوز عن نسبة ٥٪ زيادة أو نقصانا، وينتخب عن كل دائرة عضو واحد في مجلس النواب ويحدد قانون الانتخابات عدد المجلس بـ «٣٠١» عضواً ينتخبون من «٣٠١» دائرة انتخابية.

تأخذ معظم دساتير العالم بنظام المجلسين وقد جرى العرف على تسمية المجلس الثاني بالمجلس الأعلى وإن قلت اختصاصاته عن اختصاصات المجلس الأول الذي يطلق عليه المجلس الأدنى. ولعل هذا يرجع إلى الطابع الارستقراطي لهذا المجلس في بريطانيا وهى بلد النظام لبرلماني العريق. ويرجع الأخذ بنظام المجلسين إما إلى أسباب تاريخية، أو لأسباب تتعلق بالشكل الفيدرالي للدولة، وقد يرجع وجوده إلى المفاضلة والترجيح بالمزايا.

كما أصبح الأخذ بنظام المجلسين سمة غالبة وقاسماً مشتركاً للنظم الديمقراطية الحديثة وما يمثله نظام المجلس للسلطة التشريعية من مزايا ومبادئ وأهداف نبينها على النحو الآتي:

١- التدقيق في المهام التشريعية التي تقوم بها، وعدم التسرع في الوصول إلى قراراتها نظرا لدراستها المزدوجة من مجلسين متغيرين، مشروع القانون يجب أن يناقش مرتين في المجلسين ويوافق عليه كل منهما مما يكون أكثر مدعاة للتأني والتمحيص.

٢- نظام المجلسين يسمح بتمثيل الكفاءات الفنية التي توفرها التخصصات والكفاءات جنبا إلى جنب مع الاعتبارات السياسية التي تتيحها الديمقراطية، على اعتبار أن المجلس الشعبي المنتخب كله بالانتخاب العام المباشر يؤدي إلى وصول نواب إلى البرلمان لهم قواعد شعبية لكن تنقصهم الكفاية العلمية والفنية. لهذا فالمجلس الآخر نتيجة مبدأ المغايرة في التشكيل يسمح بتعيين جانب من أصحاب هذه الكفاءات لرفع المستوى الفني للبرلمان.

٣- تحقيق التوازن في الأداء البرلماني سواء فيما يتعلق بوظيفة التشريع أو بالدور الرقابي للمجلسين. فيمنع نظام المجلسين استبداد المجالس التشريعية لأن المجلس الواحد قد يستبد بسلطته التشريعية وتوسيع وظيفته على حساب السلطات الأخرى.

٤- معالجة قضايا خاصة من خلال ثنائية السلطة التشريعية، وهي قضايا لا يمكن معالجتها من خلال نظام المجلس الواحد.

٥- إن نظام المجلسين أكثر تمثيلاً للأمة. فالمجلس الأول - وهو مجلس النواب أكثر تمثيلاً للشباب ورغباته. والمجلس الثاني - وهو مجلس الشيوخ - يكون أكثر تمثيلاً للشيوخ واتجاهاتهم المحافظة.

٦- إن نظام المجلسين يؤدي إلى تخفيف حدة الصراعات بين البرلمان والحكومة، فالمجلس الثاني يعتبر عنصراً ملطفا في حالة وقوع النزاع بين الحكومة والمجلس الأول، فالسلطة التشريعية في ظل وجود مجلس واحد تقع كثيرا في إشكالية تبني تشريعات واتخاذ قرارات على نحو متسرع، وقد تحمل في ذلك تحيزاً لمصالح أو لجماعات أو قطاعات لها تأثيرها المسيطر في بنية المجلس.

لذلك فإن وجود مجلس آخر، يضم في أغلب الحالات فئات متميزة من المفكرين وأصحاب الخبرات والتخصصات ممن يعتبرون عقل الأمة وضميرها، مثل هذا المجلس يكون أقدر على الأداء التشريعي والرقابي الأكثر كفاءة وتوازناً، كما قد يضم هذا المجلس بعض عناصر مهنية أو ثقافية مما يحقق التمثيل السياسي والاجتماعي المتوازن.

والتوازن الذي تحققه ثنائية السلطة التشريعية يوفر فرصا أكبر للمناقشات والدراسات المتعمقة للقوانين والتشريعات، أيضاً لآليات الرقابة البرلمانية عند استخدامها، ومن ثم يحقق المجلسان التشريعيان ما يتطلبه الأداء التشريعي الرقابي للسلطة التشريعية من توازن وتعاون، يضاف إلى ذلك أن التشكيل للسلطة التشريعية يوفر إمكانية حقيقية لمعالجة قضايا خاصة، كأن يضم أحد المجلسين عناصر قانونية أو قضائية استثنائية - كمجلس اللوردات في السلطة التشريعية في بريطانيا والذي يلعب دور المحكمة العليا فيها - أو أن يقوم أحد المجلسين على أساس التمثيل السياسي المتساوي للولايات أو للوحدات المكونة للإتحاد، كمجلس الشيوخ الأمريكي مقابل ما تحظى به الولايات الأكثر سكاناً من تمثيل بعدد أكبر من النواب في مجلس النواب، وبذلك يصبح نظام المجلسين صمام أمان للتمثيل السياسي العادل المتكافئ في النظام السياسي، وبما يكفل إبراز عناصر نوعية خاصة قد لا يتسنى لها التمثيل في المجلس الواحد.

هكذا فإن نظام المجلسين يجعل القوانين والتشريعات أكثر استقراراً وتوازنا، وأقرب إلى المصلحة العامة، مما لو كانت صادرة عن سلطة تشريعية من مجلس واحد.

ثانياً: التعديلات الخاصة بتحديد كوتا للمرأة.

إدخال تعديل جديد على المادة « ٦٣» من الدستور تم فيه لأول مرة اعتماد كوتا نسائية تشجيعاً لمشاركة المرأة في الحياة السياسية وتعزيزاً لدورها باعتبارها شريكاً أساسياً لأخيها الرجل في مسيرة التمنية وتقديراً لمكانتها ومساهمتها في بناء المجتمع. حيث تم النص على رفع عدد أعضاء مجلس النواب إلى « ٣٤٥» عضواً وذلك لاستيعاب مقاعد للمرأة.

إن تخصيص ٤٤ من مقاعد البرلمان للمرأة جاء لمطالب شعبية وفقهية عدة وآخرها دعوة رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح في مبادرته بشأن التعديلات الدستورية تخصيص نسبة «١٥٪» من مقاعد البرلمان للمرأة، وهو ما يعرف بالكوتا للمرأة.

يقصد بنظام الكوتا حصول المرأة على حصة محددة من مقاعد السلطة التشريعية أو المحلية بغرض تمكين المرأة من المشاركة في مقاعد السلطة التشريعية أو المحلية بعدد أكبر من المقاعد فيها. وذلك في إطار مشاركة المرأة في كافة مناشط الحياة كحق من حقوقها الدستورية والتي كفلتها لها المواثيق والعهود الدولية والدساتير الوطنية، ويهدف نظام الكوتا رفع مساهمة المرأة في المجالس التشريعية والمحلية.

ولتجاوز معوقات ترشيح المرأة في المجالس التشريعية والمحلية في مجتمعنا اليمني المبني على العادات والتقاليد المنغلقة على حقوق المرأة، لضمان مشاركة فاعلة للنساء تتلاءم مع مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، وانسجاماً مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة التي وقعت عليها اليمن، وللقضاء على ظاهرة التمييز ضد المرأة التي تعد واحدة من أهم العقبات التي تواجه خطط وبرامج التنمية في دول العالم الثالث كما يعد الأخذ بنظام الكوتا ترجمة لبرنامج رئيس الجمهورية الانتخابي ولكون المرأة شريكة الرجل ونصف المجتمع كما سيساعدها هذا التعديل على توسيع مشاركة المرأة في بناء مجتمع ديمقراطي عادل وفي المساهمة في صنع القرار.

وإلى جانب أهمية تمثيل المرأة بعضوية اللجنة العليا للانتخابات وفي اللجان الإشرافية الأصلية فإن تخصيص كوتا للمرأة في المجلس تعزيز قدورها وإثبات حقها في المشاركة في المجالس النيابية والمحلية بما يكفل إسهامها في بناء المجتمع وتقدمه ونتطلع إلى تعديل قانون الأحزاب السياسية لتحديد كوتا للمرأة لتبوؤ مناصب قيادية في الأحزاب والتنظيمات السياسية.

ولذلك نؤيد هذه التعديلات للامسة واقعنا الحقيقي لكونها تشكل إصلاحاً دستورياً يخدم المرحلة المقبلة، ولترك مساحة متاحة للتشريع الدستوري المرن عبر السلطة التشريعية لمواكبة أي متغيرات جديدة على الساحة السياسية وبدون العودة للاستفتاء طالما ولدينا غرفتان تشريعيتان منتخبتان من الشعب ممثلة في مجلس الأمة.

إن إضافة مادة جديدة تنصها على طريقة انتقال السلطة إلى الرئيس المنتخب الجديد تأكيد لجدية الأخذ بالتداول السلمي للسلطة وتساعد على سلاسة التداول السلمي لأهم منصب في الدولة وتجاوز الفراغ الموجود في هذا الجانب فلا يوجد في الدستور الحالي ما يوضح طريقة انتقال السلطة إلى الرئيس المنتخب الجديد كما يلي: يتسلم رئيس الجمهورية الجديد مهامه الدستورية بعد ستين يوماً من إعلان فوزه بنتائج الانتخابات، ويوافى خلال هذه المدة بتقارير منتظمة عن الأمن القومي، وبإضافة هذه المادة سدت ثغرة دستورية وحتى لا يحدث تسويف وإرباك في تسلم رئيس الجمهورية الجديد المنتخب لمهامه الدستورية.

ثالثاً: التعديل الخاص بنظام الحكم المحلي كامل الصلاحيات.

إن الحكم المحلي كامل أو واسع الصلاحيات يعد ضمانة من ضمانات الوحدة الوطنية وركناً من أركان الدولة الديمقراطية الحديثة، وشرطاً لاغنى عنه للمشاركة الشعبية في الحكم ولإحداث تنمية مستدامة تسهم في رفع مستوى معيشة الناس وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعليه فإن المضي في عملية التعديلات ضرورة حتمية لتوسيع مشاركة الشعب في حكم نفسه بنفسه بما يعزز من توسيع دائرة المشاركة الشعبية في تسيير شؤون الدولة والمجتمع، وكما جاء في مذكرة أعضاء مجلس النواب إن أحد أهم الأسباب والمبررات لطلب هذا التعديل باعتماد نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات هو الإيمان بأن في ذلك تعزيزاً وترسيخاً للوحدة الوطنية واستكمال بناء الدولة المركزية القوية، وأن ذلك لا يمس بحال من الأحوال الطبيعة القانونية لليمن كدولة بسيطة واحدة موحدة، ولذلك فإن من المسلمات في نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات خضوع وحدات الحكم المحلي في أدائها لمهامها وأنشطتها للرقابة المركزية لضمان حسن تنفيذ القوانين والأنظمة والمساعدة في سد الثغرات وتطوير أدائها، وإلى جانب ذلك فإن الوحدات الإدارية تعمل في ظل رقابة ذاتية من قبل مجالسها المحلية.

● أستاذ القانون الدستوري والنظم السياسية المساعد - نائب عميد كلية الحقوق جامعة تعز
YAHOO.COM@SWMR٦٧

اختيار أهل الإعلام

عبدالإله الطلوع

الإصلاح الإعلامي والتطوير الذي تتطلع إليه وزارة الإعلام يتطلب أن تكون هناك أهداف لتحقيق تلك الأهداف واختيار الصحفيين والإعلاميين والمذيعين وتدريبهم وتطوير أدائهم

وجعله أمرا لا يمكن الاكتفاء بالحد الأدنى من تحقيقه فلا بد أولا من الاهتمام الخاص بالصحفيين الإعلاميين والتركيز على هذا الجانب لأن كثيرا ما يتسبب الصحفي والإعلامي الباحث وراء (فرقعة) إعلامية في إحداث بلبلة وإساءة للمجتمع أو لبعض الشخصيات هو عدم الاهتمام به كما أن الاهتمام بانتقاء الذين يطلون على الجمهور في القنوات الفضائية أمر مهم ينبغي وضع معايير عالية له، فتطوير التلفزيون ببرامجه لا يعني أن نوكل العملية لشركات لأن العديد من البرامج التي ظهرت على شاشة التلفزيون مع بدء حركة التطوير هي برامج ضعيفة يفتقر المذيعون والمذيعات فيها إلى أقل مهارات المذيع، فالمظهر الأنيق للمذيع والمذيعة والاهتمام بالأزياء هو هدف إعلامي تهتم به وزارة الإعلام ثم الحكومة ، وبرامج البث المباشر فالعشوائية غير المدروسة واضحة بشكل مستفز في أداء معظم المذيعين والمذيعات وهذا للأسف الشديد واجهة سيئة للإعلام في بلادنا، فمعظم المذيعين في البرامج التلفزيونية على شاشاتنا تكاد تنعدم لديهم مهارات التعامل مع الإعداد خاصة أن للإعداد فريقا وللتقديم فريقا آخر كما يفتقرون إلى التخطيط السليم لإدارة الحوار مع الضيف لمرحلة ما قبل التصوير ومرحلة أثناء التصوير وهي مراحل لا يأتي العمل فيها بهذه العشوائية التي تظهر بشكل لافت للنظر وتسيء للقناة والبرنامج، فكل مرحلة من مراحل الإعداد والتقديم هي مرحلة مهمة ولها خصوصيتها وتحتاج إلى دقة بشكل جيد ومحترف ، فوظيفة المذيع التلفزيوني أو الصحفي المكلفين بإجراء المقابلات والحوارات بالذات هي وظيفة بالغة الأهمية وتتطلب إلى جانب التخصص المزيد من التدريب والثقافة والاطلاع في مجال التعامل مع الضيوف ، إضافة إلى الخبرة والقدرة وحسن الانصات وليس الاستماع فحسب والتقدير والاحترام للضيف والإعداد الجيد للحوار والتركيز في حديث الضيف ماذا يقول كي لا نجد الضيف يقول شيئا والمذيع يعلق في كلام آخر كما يحدث في كثير من برامجنا ومن قبل العديد من المذيعين والمذيعات الذين لا نملك أمام أدائهم إلا أن نتساءل: كيف وقع الاختيار للبرامج الحوارية في تلفزيوننا التي تفتقر إلى ثقافة وأسلوب مرن مع الضيوف وقدرة حوارية مع تقديري للكثيرين.

صور

حسين البكري

لا أدري ما الأسباب التي أدت بنا نحن العرب والمسلمين إلى ممارسات يومية غير مستحبة، ففي أغلب الأحيان.. نحتاج إلى الوفاء فلا نجده فتكون حياتنا في غيابه هماً وبؤساً، قال الشاعر:

إذ قلت في شيء نعم فأتمه.
فإن نعم دين على الحر واجب
وإلا فقل لا تسترح وترح بها
لئلا يقول الناس أنك كاذب.

وهل يكون للحياة قيمة فاضلة إلا بالوفاء.

وقال آخر:
وميعاد الكريم عليه دين
فلا تزد الكريم على السلام
يذكره سلامك ما عليه
ويغنيك السلام عن الكلام.

قال أبو فراس الحمداني:
بمن يتقي الإنسان فيما ينوبه
ومن أين للحر الكريم صحاب
وقد صار هذا الناس إلا أقلهم
ذئاباً على أجسادهن ثياب.

وقال آخر:
من رعى غنما مسبغة.
ونام عنها تولى رعيها الأسد.

وقال آخر:
إذا كان الطباع طباع سوء
فلا أدب يفيد ولا أديب.

وقال آخر:
وعين البغض تبرز كل عيب
وعين الحب لا تجد العيوبا.

(اصبر على حسد الحسود فإن صبرك قاتله كالنار تأكل بعضها إن لم تجد ما تأكله) اللهم احفظنا بقدرتك مما نخاف ونحاذر.

H__elbakri@hotmail.com